اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 13599 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 11 رقم القصاصة: 1

في بيان لها استعرضت فيه الملامح الرئيسية للميزانية العامة للعام المالي الجديد

المالية: توقعات بوصول الإيرادات الفعلية إلى 505 مليارات بنهاية العام المالي الحالي

- انخفاض عوائد الاستثمار يتسبب في خفض الإيرادات غير البترولية إلى 80 ٪
- 2350 عقداً طرح خلال العام الحالي بقيمة أكثر من 145 ملياراً بزيادة 21 ٪ عن العام الماضي
- انخفاض الدين العام 13.3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي... وتوقعات بارتفاع الناتج إلى 16 ٪

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 13599 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 11 رقم القصاصة: 2

الجزيرة - واس

أصدرت وزارة المالية أمس الاثنين البيان التـالي بمناسـبة صـدور الميزانيـة العامة للدولة للعام المالي 1431 - 1432هـ

بيان من وزارة المالية

بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المـالي 1431 - 1432هـ يَسُرَّ وزارة الماليـة إيضاح النتائـج المالية للعـام المالي الحـالي 1430 - 1431هـ واسـتعراض الملامح الرئيسـية للميزانيـة العامة للدولة للعـام المـالي الجديـد 1431 - 1432هـ، وتطـورات الاقتصـاد الوطنـي، وذلك فيما يلي:

أولاً: النتائج المالية للعام المالي الحالي 1430 - 1431هـ:

1 - الإيرادات العامة

يُتَوَقَّع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى (505.000.000.000) خمسـمائة وخمسـة مليارات ريال بزيادة نسـبتها (23) في المائـة عـن المقـدر لهـا بالميزانيـة منهـا (86) في المائـة تقريبـاً تمثـل إيـرادات بترولية، وتقل عـن إجمالي الإيـرادات الفعليـة التـي تـم تحقيقهـا في العـام المـالي المـاضي 1428 - 1429 بمبلغ (595.000.000.000) خمسمائة وخمسة وتسـعين مليار ريال أي بانخفاض نسبته (54) في المائة. ويرجع ذلك بشـكل أساسي إلى الانخفاض في أسـعار البترول والكميات المصدرة.

وقـد بَلَغَت نسـبة الإيـرادات البترولية المتوقعـة حتـى نهاية العـام المـالي الحالي 1430 - 1431 (135) في المائـة مـن المُقَدَّر لها لكامـل العام المـالي، وحَقَّقَت الإيرادات غير البترولية (80) في المائة من المُقَدَّر لها لكامل العام المالي الحالي.

ويعـود السـبب في انخفـاض الإيرادات غير البترولية إلى انخفاض عوائد الاستثمار نتيجة للأوضاع في أسواق المال العالمية.

2 - المصروفات العامة

يُتَوَقَّـع أن تبلـغ المصروفات الفعلية في نهاية العام المـالي الحالي 1430 - 1431هـ (550.000.000.000) خمسـمائة وخمسـين مليـار ريـال بزيـادة مقدارها (75.000.000.000) خمسـة وسـبعون مليار ريال عمَّا صدرت به الميزانية، نتيجة لما اسـتجد خلال العام المالي من مصروفات وتشـمل هـذه الزيـادة دفعـات تنفيـذ مشروعـات للحرمين الشريفين والمشـاعر المقدسـة ومشروعـات عسـكرية وأمنيـة وأخرى، والمبالغ التي ترتبت نتيجة التعديل في بعـض اللوائـح كلائحـة أعضـاء هيئة التدريس واللائحة الصحية، وتثبيت بعض فئات الموظفين، وتعديل مستويات المعلمين والمعلمـات، وزيـادة القبـول في الجامعات والابتعـاث، وإعانات الضمـان الاجتماعي والشعير والأعلاف وحليب الأطفال والأرز.

وقد بلغ عدد العقود التي طرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة (2350) عقداًتبلغ قيمتها الإجمالية أكثـر مـن (145.400.000.000) مائـة وخمسـة وأربعين ملياراً وأربعمائة مليون ريال مقارنة بمبلغ (120.000.000.000) مائـة وعشرين مليـار ريال في العـام المالي المـاضي 1428 - 1429هـ بزيادة نسـبتها (21) في المائة، وتشـمل هذه المشروعات ما تـم تمويله مـن فوائض الميزانيـات الثلاث الماضية.

3 - الدَّين العام

بناءً عـلى التوجيهات الملكيـة الكريمة بالاسـتمرار في تخفيـض حجـم الديـن العـام فقـد بلـغ حجمـه بنهايـة العـام المـالي المـاضي 1428 - 1429 (2008م) (237.000.000.000) مائتـين وسـبعة وثلاثـين مليـار ريـال ويمثـل مـا نسـبته (13.3) في المائـة من الناتج المحلي الإجمالي للعـام نفسـه مقابـل (82) في المائـة لعام 1423 - 1424هـ (2003م)، ويُتَـوَقَّـع أن ينخفـض حجمه الصـافي ليصل - بإذن اللـه - في نهاية العام المـالي الحالي 1430 - 1431هـ إلى حوالي (225.000.000.000) مائتين وخمسـة وعشرين مليـار ريال، إلا أن نسـبته إلى الناتـج سـترتفع إلى (16) في المائة نتيجـة الانخفاض في إجمـالي الناتج المحـلي الإجمالي بالأسـعار الجاريـة للعام المالي 1430 - 1431 (2009م).

ثانياً: الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم 1431 - 1432هـ

انخفضت أسـعار البترول خـلال العام المالي الحالي بشـكل كبير مقارنة بما كانت عليـه في العام المـالي الماضي نتيجـة للأزمة المالية العالميـة والركود في الاقتصاد العالمي ممـا ترتـب عليـه انخفـاض الطلـب على البترول.

ولأهميـة تعزيـز مسـيرة التنمية واسـتمرار جاذبيـة البيئـة الاسـتثمارية بشـكل عام وتعزيز المحفـزات الاقتصادية التي من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي في ظـل الأزمة المالية العالميـة وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني، فقد صدرت التوجيهات الملكيـة الكريمـة بـأن تتضمـن الميزانيـة اعتمـادات ومشروعـات جديـدة تزيد عمّا تم اعتمـاده بالميزانية الحالية، وتم التركيز على المشروعـات التنموية التي سـتؤدي - بمشيئة الله - إلى زيادة الفرص الوظيفية، ووزعت الاعتمادات المالية بشـكل رُكِّزَ فيه على قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنيـة والاجتماعيـة والبلديـة، والميـاه والـصرف الصحـي، والطـرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

وفيمـا يلي تقديـرات عنـاصر الميزانية العامـة للدولـة للعـام المـالي 1431 - 1432هـ:

1 - قُـدِّرَتْ الإيـرادات العامـة بمبلـغ (470.000.000.000) أربعمائة وسـبعين مليار ريال.

حُـدِّدَتْ النفقـات العامـة بمبلـغ (540.000.000.000) خمسمائة وأربعين مليار ريال.

قَـدِّرَ العجـز في الميزانيـة بمبلـغ (70.000.000.000) سبعين مليار ريال.

ثالثاً: الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي 1431 - 1432هـ

تضمنـت الميزانية برامـج ومشروعات جديدة ومراحل إضافية لبعض المشروعات التـي سـبق اعتمادهـا تزيـد تكاليفهـا الإجماليـة عـن (260.000.000.000) مائتين وستين مليار ريال مقارنة بتكاليف بلغـت (225.000.000.000) مائتـين وخمسـة عشريـن مليـار ريـال بميزانية العام المالي الحالي 1430 - 1431هـ بزيادة نسبتها (16) في المائة عن العام المالي الحالي الذي كان الأعـلى تاريخياً، كما تمثل حوالي ثلاثة أضعـاف ما اعتمد بالعام المالي 1425 - 1426هـ الـذي يمثـل السـنة الأولى من خطة التنمية الثامنة.

ووفقـاً لمـا جرى العمـل عليـه فقد تم التنسـيق بين وزارة الاقتصـاد والتخطيط ووزارة المالية بشـأن البرامج والمشروعات المدرجـة في خطـة التنميـة التاسـعة التي سـتبدأ في العـام المـالي القـادم 1431 - 1432هـ.

وفيما يلي اسـتعراض لأبرز ما تضمنته الميزانيـة العامـة للدولـة مـن اعتمـادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية مـن منطلـق مـا توليـه حكومـة خـادم الحرمـين الشريفـين - حفظـه اللـه - من اهتمام بالقطاعات ذات الصلة بالخدمات والتنمية.

1 - قطاع التعليم والتدريب

بلـغ ما تـم تخصيصه لقطـاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (137.600.000.000) مائة وسبعة وثلاثين ملياراً وستمائة مليون ريال ويمثل أكثر من (25) في المائة من النفقات المعتمدة للعام المالي القادم، وبزيادة نسبتها (13) في المائة عن ما تـم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي 1430 - 1431هـ.

ففـي مجـال التعليـم العام سيسـتمر العمـل في تنفيذ مشروع الملـك عبد الله بن عبـد العزيـز لتطويـر التعليـم «تطويـر» البالغـة تكاليفـه (9.000.000.000) تسـعة مليـارات ريـال خاصة مـن خلال شركـة «تطوير التعليم القابضة» المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.

ولغرض توفير البيئة المناسـبة للتعليم وزيـادة الطاقـة الاسـتيعابية للمـدارس والجامعات والكليات المتخصصة تضمنت الميزانيـة اعتمـادات لإنشـاء (1200) ألف ومائتي مدرسـة جديدة للبنـين والبنات في

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 13599 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 11 رقم القصاصة: 3

جميـع المناطـق إضافـة إلى المـدارس الجـاري تنفيذهـا حاليـاً البالـغ عددها (3112) ثلاثـة آلاف ومائـة واثنتـي عـشرة مدرسـة، والمـدارس التي تم تسـلُّمها خـلال هذا العـام وعددهـا أكثـر مـن (770) سـبعمائة وسـبعين مدرسـة، وتأهيـل وتوفـير وسائل السـلامة لـ (2000) ألفـي مبنـى مـدرسي للبنين والبنـات، وإضافـة فصـول دراسية للمدارس القائمة، وتأثيث المدارس وتجهيزهـا بالوسـائل التعليميـة ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، وكذلك إنشاء مباني إدارية لقطاع التعليم العام.

وفي مجـال التعليـم العـالي تضمنـت الميزانيـة اعتمـادات للجامعـات الأربـع الجديـدة في (الدمـام، والخرج، وشـقراء، والمجمعـة) تزيد عـن (3.000.000.000) ثلاثـة مليـارات ريـال، وكذلـك اسـتكمال إنشـاء المـدن والمستشـفيات الجامعيـة في عـدد مـن الجامعـات تبلـغ تكاليفهـا (28.700.000.000) ثمانيـة وعشريـن ملياراً وسبعمائة مليون ريال.

وتـم البدء في تنفيذ جامعة الأميرة نورة بنت عبـد الرحمـن، وجامعة الملك سـعود للعلوم الصحية وفروعها.

كما يجري حالياً تنفيذ مساكن أعضاء هيئـة التدريـس بالجامعـات بتكاليـف تبلـغ (6.500.000.000) سـتة مليـارات وخمسمائة مليون ريال.

وسوف يسـتمر برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وقد ألحق به برنامج لابتعاث (2000) ألفي طالب لإعداد المدربـين التقنيـين مـن خريجـي الكليات التقنية التابعة للمؤسسـة العامة للتدريب التقني والمهني إضافـة إلى برامج الابتعاث الأخـرى، ويصل إجمالي ما تـم صرفه على برامـج الابتعاث خـلال العام المـالي الحالي 1430 - 1431هـ إلى (9.000.000.000) تسعة مليارات ريال.

كما تم في مجال التدريب التقني والمهني اعتماد تكاليف لإنشاء كليات ومعاهد جديدة وافتتاح وتشـغيل عدد من المعاهد المهنية والمعاهد العليـا للبنـات لزيـادة الطاقـة الاسـتيعابية للكليـات والمعاهـد التابعـة للمؤسسـة العامة للتدريب التقني والمهني.

2- الخدمـات الصحيـة والتنمية الاجتماعية

بلغ مـا خصص لقطاعـات الخدمات الصحيـة والتنميـة الاجتماعيـة حـوالي (61.200.000.000) واحد وسـتين ملياراً ومائتي مليون ريال بزيادة نسـبتها (17) في المائـة عـن ما تـم تخصيصـه بميزانية العام المالي الحالي 1430 - 1431هـ

وتضمنـت الميزانيـة مشروعات صحية جديدة لاسـتكمال إنشـاء وتجهيـز مراكز الرعايـة الصحيـة الأولية بجميـع مناطق المملكة، ومشروعات إنشـاء مستشـفيات جديـدة عددهـا (8) ثمانية مستشـفيات ومشروعات لإحلال وتطوير البنية التحتية لـ (19) تسع عشرة مستشفىً، إضافة إلى اسـتكمال تأثيث وتجهيز عـدد من المرافق الصحية.

ويجـري حاليـاً تنفيـذ (92) اثنتـين وتسعين مستشفىً جديدةً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (17150) سبعة عشر ألفاً ومائة وخمسين سريراً.

وفي مجـال الخدمـات الاجتماعيـة تضمنـت الميزانيـة مشروعـات جديـدة لإنشـاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظـة الاجتماعيـة والتأهيل، ومباني لمكاتب العمل، ودعم إمكانات وزارة العمل ووزارة الشـؤون الاجتماعيـة لتحقيـق أهـداف التنميـة الاجتماعيـة، إضافـة إلى الاعتمـادات اللازمة لدعـم برامج معالجة الفقـر والصندوق الخـيري الوطني بهدف اختصـار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والاسـتمرار في رصده بناءً على التوجيهات الملكيـة الكريمـة، والمخصصات السـنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي.

وزير المالية

ويصـل إجمـالي مـا تـم صرفه عـلى برامـج معالجة الفقـر والمخصصـات السـنوية المتعلقـة بالأيتـام وذوي الاحتياجـات الخاصة والضمـان الاجتماعـي خـلال العـام المـالي الحـالي 1430 - 1431هـ إلى حـوالي (18000.000.000) ثمانيـة عشر مليار ريال.

3 - الخدمات البلدية

يبلـغ المخصـص لقطـاع الخدمـات البلديـة ويشـمل وزارة الشـؤون البلديـة والقرويـة والأمانـات والبلديـات حـوالي (21.700.000.000) واحـد وعشريـن مليـاراً وسـبعمائة مليـون ريـال بزيـادة نسبتها (15) في المائة عن ما تم تخصيصه بميزانيـة العام المالي الحالي 1430 - 1431، منهـا مـا يزيـد عـلى (2.900.000.000) مليارين وتسعمائة مليون ريال ممولة من الإيـرادات المبـاشرة للأمانـات والبلديـات.

وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشروعات بلدية جديدة وإضافات لبعض المشروعات البلدية القائمة تشـمل تنفيذ تقاطعـات وأنفاق وجسـور جديدة لبعـض الطـرق والشـوارع داخـل المـدن وتحسـين وتطويـر لما هو قائـم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة إلى اسـتكمال تنفيذ مشروعات السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفـير المعـدات والآليـات، ومشروعـات للتخلـص من النفايات وردم المسـتنقعات وتطويـر وتحسـين الشـواطئ البحريـة، ومباني إدارية وحدائق ومتنزهات.

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 13599 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 11 رقم القصاصة: 5

4 - النقل والاتصالات

بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي (23.900.000.000) ثلاثة وعشرين ملياراً وتسعمائة مليون ريال بزيادة نسبتها (24) في المائة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي 1430 - 1431هـ.

وتضمنت الميزانية مشروعات جديدة وإضافات للمشروعات المعتمدة سابقاً للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يزيد على (31.000.000.000) واحدٍ وثلاثين مليار ريال، ففي مجال الموانئ شملت الميزانية تحديث البنية التحتية لبعض الموانئ وإنشاء أرصفة بميناء رأس الزور.

وفي مجال الطرق اعتمد مشروعات جديدة لتنفيذ طرق سريعة ومزدوجة ومفردة مجموع أطوالها (6.400) ستة آلاف وأربعمائة كيلو متر تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب (10.800.000.000) عشرة مليارات وثمانمائة مليون ريال، منها طريق جدة - جازان الساحلي السريع «المرحلة الثالثة» والمرحلة الأولى من طريق (تبوك - المدينة المنورة السريع) وازدواج طريق (عفيف - ظلم «المرحلة الأولى») وازدواج طريق (حائل - رفحاء «المرحلة الأولى»)، والمرحلة الثالثة من الطريق الدائري بمدينة جدة، واستكمالات وإصلاحات لطرق قائمة مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها عن (3.263) ثلاثة آلاف ومائتين وثلاثة وستين كيلو متر، إضافة إلى ما يقارب (35.000) خمسة وثلاثين ألف كيلو متر يجري تنفيذها حالياً من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة من أبرزها طرق (الطائف - الباحة - أبها) و(الشقيق - جازان) و(الخرج - حرض - بطحاء) وطريق (حائل - المدينة المنورة المباشر)، و(إكمال الطريق المؤدي إلى منفذ الربع الخالي الحدودي مع سلطنة عمان)، والطريق الدائري الثاني بمكة المكرمة.

5 - المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية الأخرى

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى حوالي (46.000.000.000) ستة وأربعين مليار ريال بزيادة نسبتها (30) في المائة عما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي 1430 - 1431هـ.

وتضمنت الميزانية مشروعات جديدة وزيادات لمشروعات معتمدة لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه، وإنشاء محطتي تحلية في رأس الزور وينبع، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة وإنشاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها، وتغطية قنوات الري الرئيسية بالأحساء.

وتضمنت الميزانية مشروعات جديدة وزيادات لمشروعات معتمدة لإنشاء البنية التحتية والتجهيزات والمرافق اللازمة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين، ولغرض زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين فقد تضمنت الميزانية مشروعات جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشروعات الجديدة تبلغ تكاليفها أكثر من (4700000000) أربعة مليارات وسبعمائة مليون ريال لتجهيز البنية التحتية في (الجبيل، وينبع) للصناعات البتروكيماوية وإنشاء المرافق التعليمية والسكنية والطرق والخدمات الأخرى.

كما تضمنت الميزانية مشروعات لتجهيز البنية التحتية للصناعات التعدينية برأس الزور، وإنشاء الطريق الذي يربط مدينة الجبيل الصناعية بالمدينة التعدينية برأس الزور، وبلغت تكاليف هذه المشروعات أكثر من (1500000000) مليار وخمسمائة مليون ريال.

6 - صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية

إضافة إلى برامج الاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية، وستسهم هذه القروض - بإذن الله - في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة النمو.

ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقَدَّم من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، والبنك الزراعي وصندوق الاستثمارات العامة وبرامج الإقراض الحكومي منذُ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي 1430 - 1431هـ أكثر من (388.400.000.000) ثلاثمائة وثمانية وثمانين ملياراً وأربعمائة مليون ريال، ويُتَوَقَّع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم 1431 - 1432 أكثر من (48.300.000.000) ثمانية وأربعين ملياراً وثلاثمائة مليون ريال.

ومع تزايد الاهتمام والدعم الحكومي لقطاع التعليم الأهلي والخدمات الصحية الأهلية وتنميته بلغت القروض الحكومية المقدمة لهما حتى نهاية العام المالي الحالي 1430 - 1431 (7.200.000.000) سبعة مليارات ومائتي مليون ريال.

وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ إجمالي المخصص لبرنامج الصادرات الوطنية (غير البترولية) (15.000.000.000) خمسة عشر مليار ريال، وبلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذُ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي أكثر من (13.600.000.000) ثلاثة عشر ملياراً وستمائة مليون ريال.

7 - قطاعات أخرى

أ - استمرار الإنفاق على تطوير أجهزة القضاء من التكاليف التي تم اعتمادها بميزانية العام المالي 1428 - 1429 بناءً على التوجيهات السامية الكريمة ومقدارها (7.000.000.000) سبعة مليارات ريال.

ب - الاستمرار في تنفيذ «الخطة الوطنية للعلوم والتقنية» التي تصل تكاليفها إلى أكثر من (8.300.000.000) ثمانية مليارات وثلاثمائة مليون ريال، وسوف يؤدي تنفيذها - بإذن الله - إلى تحقيق نقلة كبيرة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية.

ج - الاستمرار في الإنفاق على «الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات» التي تمثل أحد أهم روافد «المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية» الذي تم إطلاقه في العام المالي 1427 - 1428 بتكاليف بلغت (3.000.000.000) ثلاثة مليارات ريال، وصدور «سياسة الخدمة الشاملة للاتصالات» مع تأسيس صندوق لهذه الخدمة بهدف الإسراع في تغطية خدمات الاتصالات في جميع المناطق.

وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي بدأت فعلاً بتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية (68) جهة، كما بلغ عدد الخدمات الإلكترونية المتوافرة حالياً من خلال البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية ومواقع الجهات الحكومية (270) خدمة إلكترونية تقدم من (66) جهازاً حكومياً.

وفيما يتعلق بنظام «سداد» فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام المالي الحالي 1430 - 1431هـ (29) جهة ليصل بذلك عدد الجهات المرتبطة به إلى (79) جهة منها (39) جهة حكومية.

رابعاً: تطورات الاقتصاد الوطني

1 - الناتج المحلي الإجمالي: من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام 1430 - 1431 (2009م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (1.384.400.000.000) ألفاً وثلاثمائة وأربعة وثمانين ملياراً وأربعمائة مليون ريال بالأسعار الجارية بانخفاض نسبته (22.3) في المائة نتيجة الانخفاض في القطاع البترولي بتأثير أسعار البترول والكميات المصدرة.

أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته (5.5) في المائة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 13599 رقم الصفحة: 5 مسلسـل: 11 رقم القصاصة: 6

(10.2) في المائـة والقطاع الخاصّ بنسـبة (2.85) في المائة بالأسعار الجارية.

أما بالأسـعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتـج المحلي الإجمـالي نمواً تبلغ نسـبته (0.15) في المائة، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البـترولي انخفاضاً نسـبته (6.4) في المائة، وأن يبلـغ نمـو الناتج المحـلي للقطاع غير البترولي بنسبة (3) في المائة، حيث يُتَوَقّع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (4) في المائة والقطاع الخاص بنسـبة (2.54) في المائة، ويلاحظ أن نسـبة كبيرة من هـذا النمو في الناتج المحـلي تعزى للإنفاق الاسـتثماري الحكومي.

وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحـلي للقطاع غير البترولي نمـواً إيجابيـاً، إذ يُقـدر أن يصـل النمـو الحقيقـي في الصناعـات التحويليـة غـير البترولية إلى (2.2) في المائـة، وفي نشـاط الاتصالات والنقـل والتخزين (6) في المائة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (3.35) في المائة، وفي نشـاط التشييد والبناء (3.9) في المائة، وفي نشـاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (2) في المائة، وفي نشاط خدمـات المال والتأمين والعقارات (1.8) في المائة.

وقـد كان للإجـراءات والقـرارات التي اسـتمرت المملكـة في تبنيهـا في مجـال الإصلاحات الاقتصادية أثرٌ فعالٌ في تحقيق معـدلات النمـو الإيجابيـة التي يشـهدها القطاع الخاص التي أدّت إلى توسيع قاعدة الاقتصـاد الوطنـي وتنويعهـا حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (47.8) في المائـة بالأسـعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصاً نشـاطي الصناعـات التحويلية والخدمات اللذين يشـهدان نمواً مسـتمراً وجيداً منذ عدة سنوات.

2 - المستوى العام للأسعار

أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشـة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار ارتفاعـاً خـلال عـام 1430 - 1431 (2009م) نسـبته (4.4) في المائة عمَّا كان عليـه في عـام 1428 - 1429هـ (2008م) وذلك وفقـاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أمَّـا مُعامل انكماش الناتج المحـلي الإجمـالي للقطـاع غير البـترولي الـذي يُعـد مـن أهـم المـؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل، فمـن المتوقع أن يشـهد ارتفاعاً نسبته (2.4) في المائة في عـام 1430 - 1431 (2009م) مقارنة بمـا كان عليه في العام السابق.

3- التجـارة الخارجيـة وميزان المدفوعات

وفقـاً لتقديـرات مؤسسـة النقـد العربـي السـعودي مـن المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السـلعية خلال عام 1430 - 1431 (2009م) (691.600.000.000) ستمائة وواحداًوتسعين ملياراً وستمائة مليون ريال بانخفاض نسـبته (41) في المائـة عـن العـام المالي السابق.

كمـا يتوقع أن تبلـغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حـوالي (101.750.000.000) مائة وواحد مليار وسـبعمائة وخمسـين مليـون ريـال بانخفـاض نسـبته (16.4) في المائـة عن العام المالي السـابق، وتمثل الصادرات السلعية غير البتروليـة مـا نسـبته (15) في المائـة مـن إجمالي الصـادرات السلعية.

أمَّـا الـواردات السـلعية فيتوقـع أن تبلـغ في العـام نفسـه (301.300.000.000) ثلاثمائة وواحد مليار وثلاثمائة مليون ريال بانخفاض نسـبته (21) في المائـة عن العـام المالي السابق.

كما تُشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سـيحقق هـذا العـام فائضـاً مقـداره (390.300.000.000) ثلاثمائة وتسعين ملياراً وثلاثمائة مليون ريال بانخفاض نسبته (50.9)

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 13599 رقم الصفحة: 5 مسلسـل: 11 رقم القصاصة: 7

في المائة عن العام السابق وذلك نتيجة انخفاض أسعار وكميات الصادرات البترولية إضافة إلى انخفاض الصادرات غير البترولية.

أمَّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (76.700.000.000) ستة وسبعون ملياراً وسبعمائة مليون ريال في العام المالي 1430 - 1431 (2009م) مقارنة بفائض مقداره (496.200.000.000) أربعمائة وستة وتسعون ملياراً ومئتا مليون ريال للعام 1428 - 1429 (2008م) بانخفاض نسبته (84.5) في المائة.

4- التطورات النقدية والقطاع المصرفي

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي 1430 - 1431 (2009م) نمواً نسبته (8) في المائة.

وفي ضوء تطورات الاقتصاد المحلي والعالمي تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافر السيولة الكافية في النظام المصرفي لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (8.2) في المائة، كما انخفض إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (5.7) في المائة، وواصلت البنوك تدعيم قدراتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (24.1) في المائة لتصل إلى (163.600.000.000) مائة وثلاثة وستين ملياراً وستمائة مليون ريال.

5 - السوق المالية

واصلت هيئة السوق المالية خلال العام 1430 - 1431هـ (2009م) جهودها الرامية إلى تنظيم طرح وتداول الأوراق المالية في السوق المالية وتطويرها وتعزيز العدالة والشفافية والإفصاح وحماية المستثمرين.

ففي مجال زيادة عمق السوق المالية وتوفير المزيد من الفرص الاستثمارية وافقت الهيئة على طرح (10) عشر شركات للاكتتاب العام بمبلغ يقارب (26.600.000.000) ستة وعشرين ملياراً وستمائة مليون ريال، ورخصت لـ (24) صندوقاً استثمارياً.

ولحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة، تم التحقيق في (129) حالة من حالات يُشتبه في مخالفتها لنظام السوق المالية.

كما أصدرت الهيئة تراخيص لـ (14) شركة جديدة لمزاولة أعمال الأوراق المالية المختلفة ليرتفع بذلك العدد الإجمالي المرخص له إلى (124) شركة.

ولتعزيز الشفافية والإفصاح أصدر مجلس الهيئة تعديلاً للائحة حوكمة الشركات، وأُنشئت إدارة حوكمة الشركات، ووضعت الاستراتيجية اللازمة لرفع مستوى الوعي بالحوكمة.

وفي إطار دور الهيئة في تنمية الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في الأوراق المالية أقيمت حملة معارض توعوية متنقلة في (19) مدينة ومحافظة وطبع أكثر من مليون كتيب من كتيبات توعية المستثمر الإثني عشر، ووزعت على المستثمرين في صالات التداول والمؤتمرات والجامعات وغيرها، كما وزعت مطويات تحذر ممَّا يعد من أنواع التلاعب والتضليل.

6 - تطورات أخرى

أ - أوضح تقرير صندوق النقد الدولي لعام (2009م) أن المملكة واجهت الأزمة المالية العالمية الحالية بأساسيات اقتصادية قوية وعملت على تعزيز مركزها الاقتصادي الكلي وتقوية القطاع المالي وتنفيذ إصلاحات هيكلية لدفع عجلة النمو بقيادة القطاع الخاص. كما أثنى أعضاء مجلس الصندوق على الإجراءات التي اتخذتها المملكة لتعزيز السيولة المصرفية وتحقيق الاستقرار في سوق المعاملات بين البنوك والتحرك الذي قامت به الحكومة على مستوى المالية العامة لتخفيف أثر الركود الاقتصادي العالمي.

ب - على الرغم مما يمر به الاقتصاد العالمي من ظروف صعبة فقد أبقت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للمملكة عند مستوى (AA -)، وأكد التقرير على متانة الوضع المالي للحكومة بفضل ميزان المدفوعات القوي ونجاح الخطط الإصلاحية والاتفاقية للحكومة.

وستعزز هذه النتائج - بإذن الله - المكانة الاقتصادية للمملكة كبيئة جاذبة للاستثمارات وسيسهل على الشركات السعودية الحصول على التمويل بتكلفة أقل.

ج - تضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام (2010م) تصنيف المملكة في المرتبة (13) الثالثة عشرة من بين (183) مائة وثلاث وثمانين دولة تم تقييم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الاستثمار بها متقدمة من المركز (16) السادس عشر الذي حققته في عام (2009م).

د - تمت الموافقة على بعض الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات وتشمل نظام صندوق التنمية الزراعية، ونظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، ونظام أندية السيارات والدراجات، وتنظيم المركز الوطني للطب البديل والتكميلي، وتنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وتشكيل اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة، واللجنة الوطنية لرعاية المرضى النفسيين وأسرهم، والخطة الوطنية للاستجابة للطوارئ الإشعاعية والنووية، ومنح المستثمر في بعض مناطق المملكة حوافز ضريبية، والقواعد التنظيمية الخاصة بإنشاء وحدات التدريب غير الربحية في مجال التدريب التقني والمهني، والقواعد والترتيبات الخاصة بكيفية معاملة الموظفين والعمال من العاملين السعوديين في القطاعات المستهدفة بالتخصيص، وآلية عمل لجنة المساهمات العقارية.

وفي الختام نسأل الله أن يَحْفَظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وأن يُدِيْم عليها نعمة الأمن والاستقرار.

اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 13599 رقم الصفحة: 5 مسلسـل: 11 رقم القصاصة: 8

470 ملياراً قيمة الإيرادات العامة.. و540 ملياراً نفقات..

أكثر من 21 ملياراً لقطاع الخدمات البلدية بزيادة 15 ٪ بميزانية العام المالي الحالي

◆ أكثر من 137 مليار ريال لقطاع التعليم والتدريب... وأكثر من 61 ملياراً للخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية

◆ تضمين برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع التي سبق اعتمادها بتكلفة أكثر من 260 مليار ريال

◆ أكثر من 23 ملياراً مخصصات قطاع النقل والاتصالات... و46 ملياراً لقطاعات المياه والصناعة والزراعة

◆ أكثر من 388 ملياراً حجم القروض التي قدمها الصندوق العقاري والصناعي والتسليف والزراعي والإقراض الحكومي